

www.ikhwanweb.com

IKHWANWEB Tarjamat

IkhwanScope.com

نشر بواسطة : مركز دراسات السياسة الأوروبية
في : مايو 2007

في التقرير الذي أعده عماد الدين شاهين لمركز دراسات السياسة الأوروبية ، يناقش الكاتب رؤية الإسلاميين في مصر للسياسة الأوروبية ، و النموذج الديمقراطي الأوروبي ، و دول الاتحاد بشكل عام . كما يوضح الباحث رؤية الإخوان المسلمين و حزب الوسط المصري للاتحاد الأوروبي عبر اقتباسات من حوارات و نقاشات للعديد من قيادات الإسلاميين المعتدلين في مصر .
أيضا يعرض الباحث ما يراه مستقبل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و الإسلاميين ، و هل يريد الإسلاميون المزيد من التواصل مع الاتحاد الأوروبي ، أم أن الوضع الحالي من التعامل مع دول الاتحاد يكفي الإسلاميين ، على الأقل في هذه المرحلة ؟

الإسلام السياسي في مصر

عماد الدين شاهين

الفهرس

٣	١. تغيرات في الإسلام السياسي في مصر
٧	٢. الإسلاميون والإتحاد الأوروبي
٧	▪ النموذج الديمقراطي الأوروبي
٩	▪ تحفظات علي النموذج الديمقراطي الأوروبي
١١	▪ المقارنة بين أوروبا والولايات المتحدة
١٣	▪ حقوق الأقليات المسلمة في أوروبا
١٥	٣. الإسلاميون وسياسات الإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط: أين موقع الإتحاد؟
٢٠	٤. كيف يتسنى لأوروبا دعم الديمقراطية؟
٢١	▪ هل يمكن التعاون مع أوروبا؟
٢٣	٥. خاتمة
	مراجع
٢٥	ملحق 1: الإستبيان المقدم للإخوان وحزب الوسط

تغيرات في الإسلام السياسي في مصر

تغير الإسلام السياسي في مصر بشكل منظم في منتصف العقد الماضي. وقد خضعت جماعة الإخوان المسلمين لتحول ملحوظ منذ منتصف التسعينيات، وظهر حزب الوسط الإسلامي الذي ناضل من أجل أن يفوز باعتراف رسمي. أما الجماعات المتطرفة وخاصة الجماعة الإسلامية فقد أعادوا النظر في مناهجهم.

تعد جماعة الإخوان المسلمين أقدم جماعة إسلامية في القرن العشرين – أنشأت عام 1928 – وهي تعتبر نفسها أصلاً لجميع الجماعات الإسلامية المعتدلة. كما أنها تسعى لرسالة إصلاح شاملة؛ تضم العديد من الاتجاهات التي تتيح للجماعة فرصة للمناورة حتي في حالات القمع الشديد من قبل النظام. وتعد الجماعة نموذجاً جديداً من الحركات الإصلاحية مثل المنهج السلفي للإصلاح والحدثة الإسلامية ويمكننا اعتبارها وريثاً للإسلام الإصلاحي.¹ وقد تبنت الجماعة منهجاً متدرجاً ومنظماً من أجل إعادة تأهيل المجتمع وتغييره حسب الشريعة الإسلامية. فبدأت بتغيير الأفراد والأسرة والمجتمع ومن ثم تغيير الدولة. وتعد الجماعة واحدة من أكثر الحركات المؤسسية في مصر. وقد حافظت علي بقاء هذه المؤسسات طوال حياة مؤسسها الإمام حسن البنا (1906-1949)، بالرغم من تكرار معاناتها من قبل القمع الوحشي للنظام. وقد أوجد كل ذلك اتجاهاً سياسياً محدداً يتسم بالحدز والتدرجية والتكيف البطيء والخوف من التجربة وال فشل. ومن وجهة نظر الجماعة، فإن الفشل لن ينعكس فقط علي القيادة ولكنه سينعكس علي باقي الجماعة. كما يمكن أن تؤثر في مصير الإسلام السياسي كبديل لنماذج التطلعات الخارجية العلمانية المستقلة تماماً. ولذلك فإن من أهم أولويات الجماعة الحفاظ علي انسجام الجماعة مع الحركات الأخرى. وقد كان هذا الاتجاه مسيطراً علي حسابات الإخوان السياسية ومستويات تدخلهم في العملية السياسية، لفترة طويلة، وتمكين الجماعة من إظهار الموقف العملي، متي أتاحت الظروف.

وقام الإخوان بتعديل استراتيجياتهم وتوجهاتهم السياسية، في السنوات الأخيرة. وبالنسبة للعديد من الملاحظين، فمن الواضح أن الإخوان قد تخلوا بروية عن موقفهم الحدز، كالمعتاد. فخلال السبعينيات وبداية الثمانينيات رفض الإخوان المسلمون فكرة الدخول المباشر في العملية السياسية ودخول البرلمان وأخذ مكان في النقابات. فقد انصب اهتمامهم علي إعادة بناء مؤسسات التنظيم والابتعاد عن مواجهة النظام، فتعرض الجماعة بذلك للقمع. وفي منتصف الثمانينيات بدأ الإخوان مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية بالتحالف مع أحزاب سياسية أخرى مثل حزب الوفد في عام

¹ يشير المؤلف هنا إلي اتجاه مؤسس الجماعة (حسن البنا).

1984 و حزب العمل عام 1987. وشاركوا كذلك في انتخابات النقابات ونجحوا في الفوز بالسيطرة علي العديد منها في التسعينيات. وبعد عام 2000 تبنى الإخوان المسلمون استراتيجية صارمة في علاقتهم مع النظام وأجندة الإصلاح.

وقد بدا هذا التغيير واضحا في بداية عام 2005، عندما أصر الإخوان علي مشاركتهم في العملية السياسية، وقاموا بتحدي إعاقة النظام لمظاهراتهم وهددوا كذلك بالعصيان المدني. وقاموا بالتعاون مع القوي السياسية الأخرى، بدون مشاركة أيديولوجية، وتشاركوا معا لتشكيل جبهات ذات اتجاهات إصلاحية.

وجاءت كل هذه التطورات معارضة للعديد من المراجعات الرئيسية المقدمة تدريجيا منذ منتصف التسعينيات، وهذه المراجعات تنعكس بوضوح علي ملفات الجماعة في عام 1994، وبرنامجها الانتخابي في 1995، ومبادراتها الإصلاحية في 2004، وكذلك برنامجها الانتخابي في عام 2005. كما تنعكس كذلك علي رؤية متماسكة بين قيادات الجماعة تجاه الإصلاح وسبل تحقيقه. وفي الحقيقة، فالملفات والتصريحات تؤكدان مرة أخرى بالالتزام بالطبيعة المدنية للسلطة السياسية مع العمل بمبادئ الشريعة واحترام القيم الأساسية ووسائل الديمقراطية واحترام حريات الشعب وقبول الشمولية وانتقال السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وأن تكون السلطة العليا للشعب وفصل القوة ورفض استخدام العنف وتبني الوسائل القانونية لتحقيق الإصلاح، وقبول المواطنة علي أساس الحقوق والواجبات بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين، ودعم حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة والأقباط.²

ويمكن أن تنسب هذه التطورات للجماعة نفسها ويمكن نسبتها إلي العملية السياسية في مصر بشكل عام. وبنهاية الثمانينيات، كان الإخوان قادرون علي إعادة بناء مؤسساتهم وتحسين أوضاعهم للتواصل مع العملية السياسية والتفاعل مع العوامل السياسية الأخرى. وبالنسبة للجيل الأصغر من الإسلاميين بخبراته السياسية المختلفة وثقافته السياسية فقد انضم بشكل تدريجي للسيطرة علي هذه الاتجاهات. وفي عام 1995 حدث انشقاق بداخل الإخوان حول ضرورة الحاجة إلي التغيير. وهناك العديد من الأعضاء الشباب شكلوا حزب الوسط، وقاموا بالاحتجاج علي الوضوح الأيديولوجي ونموذج القيادة المتصلبة للجماعة. كما ساهم صعود مهدي عاكف كمرشد عام للجماعة في 2004 في تغيير استراتيجيات الجماعة وتوجهاتها. كان عاكف سياسيا جريئا وأخذ جانب التعامل مع وجهات نظر جيل الشباب داخل الجماعة.

ومع نهاية التسعينيات، توصل الإخوان إلي أن سياسة محاولة التأقلم مع قيود النظام وقمعه لا تحقق النتائج المرغوبة، حيث أن النظام يقوم بقمع الجماعة وأعضاء قياداتها النشطة. كما تغيرت

² انظر النص الكامل لمبادرة الإخوان حول الإصلاح، 3 مارس 2004.

مصر تجاه الإطار السياسي الكبير، وانحدرت شرعية النظام وشعبيته. وإحتواء تزايد السخط الشعبي عن أداء النظام وجموده، فقد بدأ في السماح بالانفتاح السياسي والذي أوجد الحركات المؤيدة للإصلاح وممثلون جدد للسياسة. ولكونها أكبر قوة سياسية منظمة، فإن الإخوان المسلمين يجب أن يتكيفوا بسرعة مع البيئة المتغيرة لحماية سيظرتهم من ظهور الجماعات الجديدة المؤيدة للإصلاح مثل كفاية. وكانت النتيجة أن تبني الإخوان أجندة إصلاحية واستراتيجية أكثر عملية، فقد ظهروا في الانتخابات البرلمانية عام 2005 كأكبر قوة معارضة وحصلوا علي 20% من مقاعد البرلمان. ويعد الأداء المميز للإخوان نتيجة لسنوات طويلة من إعادة تأكيد وجودها علي الساحة الشعبية، واتصالهم المباشر بالشعب وتبني أجندة إصلاح عملية، والرغبة في مواجهة النظام ودفعه ثمن مواجعتهم.

في الوقت نفسه، كان علي الإخوان المسلمين منافسة غريم جديد وهو حزب الوسط. واقترح بعض المراقبين إمكانية اتحاد سياسات حزب الوسط مع مؤسسات الإخوان المسلمين فإن رحلة البحث الطويلة عن شكل عملي لإطار التحديث الإسلامي خلال القرن الماضي سوف يكون لها حل. فالإخوان المسلمون لديهم الأعداد والتنظيم والوسط لدية الرؤية الوسطية والقيادة الشابة بدون قاعدة عريضة من الأتباع. ويرجع أصل حزب الوسط إلي منتصف التسعينيات، حيث قامت جماعة من الشباب الأعضاء داخل الجماعة بالانشقاق بسبب اختلافات في التوجهات واحتجاجا علي التصلب التنظيمي الداخلي داخل الحركة. وقد شكلوا حزبا وطالبوا بالسماح له ثلاث مرات في 1996 و 1998 وفي 2004، من قبل لجنة تشكيل الأحزاب التي يسيطر عليها النظام. وقد رفض طلب الحزب مرة أخرى، وقام مؤسسو الحزب بتحويل قضيتهم للقضاء والذي رفض الاعتراف بهم أيضا. أما سبب الرفض فكان أن برنامج الحزب لم يكن متميزا بشكل واضح عن تلك الأحزاب السياسية المتواجدة بالفعل.

وفي الحقيقة، يقدم برنامج الوسط توجهها جديدا. كما أنه حزب سياسي مدني له مرجعية إسلامية، يحاول التأقلم مع قاعدة الشعب المصري العريضة. كما قام الحزب بالتمييز الواضح بين السياسة والدعوة الدينية. ويقدم الحزب الإسلام كإطار عمل ثقافي يشبه التطلعات الدينية للمصريين المسلمين وطبيعة التضامن الثقافي مع الأقباط، فضلا عن أن العديد من الأعضاء المؤسسين للحزب من الأقباط. وبالنسبة لبرنامج الوسط، فإن رؤية الحزب عن الإسلام قائمة علي ثلاث دعائم أساسية: المواطنة التي تدعم المساواة في الحقوق بين المسلمين وغيرهم؛ وأن لجميع المواطنين تولي المناصب العامة، والتعايش مع الثقافات الأخرى علي أساس احترام الخصوصيات الثقافية، والعدل والمساواة والاستقلال والمصالح المشتركة. وأكد الوسط مرة أخرى علي التزامه الواضح بالتغيير القانوني والسلمي، من أجل مبادئ الديمقراطية الأساسية التي تتمثل في: سيطرة الشعب وفصل القوة وانتقال السلطة والمواطنة وحرية الاعتقاد والشمولية السياسية والثقافية والمساواة الكاملة بين الرجل

والمرأة وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان. ويستخدم الوسط الوسائل الديمقراطية لتنفيذ مبادئ الشريعة، من خلال عمليات انتقاء وتحديث. وتحقيق هدف الشريعة يمكن للمجتمع أن يتطور ويزدهر.³

³ برنامج الوسط، متاح علي <http://www.alwasatparty.com>

الإسلاميون والاتحاد الأوروبي

وللتحقق من وجهات نظر الإخوان المسلمين وحزب الوسط بالنسبة لسياسات الاتحاد الأوروبي، فقد أرسلت استجابات إلي 20 عضوا في مصر من سبتمبر إلي أكتوبر 2006، مع قيادة الحركتين وعدد من عامة الأعضاء . كما أن الأعضاء الذين تم استشارتهم هم محمد حبيب نائب المرشد العام وأعضاء من مكتب الإرشاد مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد غزلان وكذلك محمد سامي وعلي عبد الفتاح عضو هيئة نقابة الصحفيين، وإبراهيم الهضيبي (عضو نشط تلقى تعليمه في الغرب) وعضو المكتب السياسي والذي طالب بعدم ذكر اسمه⁴ وقد تضمن حزب الوسط ممثل المؤسسين والقادة من الأعضاء مثل عمرو فريد وحسام خلف⁵.

• النموذج الديمقراطي الأوروبي

هناك العديد من الآراء وسط الإسلاميين المصريين ترجح النموذج الديمقراطي الغربي والأوروبي ، ولكن مازال هناك بعض العناصر العامة التي يمكن تغييرها. وفي الآونة الأخيرة، صرح العديد من قادة الإسلاميين بالتزامهم الديمقراطية بشكل واضح، ولكنهم يقومون بالمقارنة بين الديمقراطية كنظام قيمى أو كاتجاه سياسى. ليس هناك مشكلة بالنسبة للخطاب عند أغلب الإسلاميين، ولكن المشكلة تتمثل في العديد من القيم التي لم يزل النظام الغربي الديمقراطي يبقي عليها. فمن ناحية بدت الموافقة علي النموذج الديمقراطي الأوروبي ولكن بالنسبة للأوروبيين بالتحديد. وهناك أيضا شعور بأن المبادئ الديمقراطية في هذا النموذج تتعارض مع الممارسات الأوروبية وسياساتها في المنطقة. ويرى محمد حبيب نائب المرشد العام للإخوان أن الأوروبيين يتبنون ديمقراطية تخص مجتمعاتهم الأوروبية فقط. وقد تم تجاهل هذا النموذج الديمقراطي عندما تداخلت أوروبا مع العالم العربي والإسلامي. وتتحكم مصالح الدول الأوروبية في هذا النموذج؛ وهي التي لا ترفض دعم الأنظمة القمعية ولا تريد أن تجني ثمار الديمقراطية في المنطقة. أما الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد فقال: "تقدم أوروبا نموذجا للديمقراطية من منظور غربي"، كما أنه حدد عددا من العناصر الإيجابية في هذا النموذج ومنها: "أن النموذج يكفل حرية التعبير، ويحترم حقوق الإنسان. كما أن هناك احترام جم لآراء الشعوب ورغبتها. وفي أغلب الأحوال، ينتخب الشعب الحكومة التي يريدونها أن تمثلهم. كما يمكنهم القيام بمساءلة هذه الحكومة." ويوافق محمد سامي عضو مكتب الإرشاد علي أن

⁴ من المؤسف أن يقوم عصام العريان بعمل مناقشات مع السفراء الأوروبيين في 2003، ولم نستطع مقابلته ، فقد كان معتقلا في مايو 2006.
⁵ قدمت ترجمة الرد المكتوب في استطلاع قدمه المؤلف.

النموذج يتناسب مع مواطنيهم وفي أوطانهم. أما بالنسبة لنا ولعروبنا وإسلامنا فلا يمثل هذا النموذج أي مرجعية، كما لا يمثل الديمقراطية أو العدل لنا. أما الهضيبي (عضو نشط تلقي تعليمه في الغرب)، فيري النموذج الأوروبي كالاتي:

"أما عن اختيار الشعوب حكامها عن طريق انتخابات حرة وعادلة وديمقراطية، فإن هذه الحكومات المنتخبة من قبل الأغلبية تكون مسؤولة من قبل الذين انتخبوهم. علاوة على ذلك، يكون هناك احترام لحقوق الإنسان عامة، على الأقل داخل الاتحاد، كما يجب أن يكون هناك حركات مؤيدة للديمقراطية تعمل من أجل التغلب على مشكلات الديمقراطية. ومن ثم، فالأهم من ذلك هو أن الاتحاد الأوروبي لديه واحدة من أهم مميزات الديمقراطية، ألا وهي نظام الإصلاح الذاتي والذي يسمح لأولئك الذين يرون مشكلات حقيقية داخل النظام بتغييرها من الداخل. ومع ذلك فالنموذج الأوروبي ليس هو النموذج الوحيد للديمقراطية، بل أن هناك نماذج مختلفة في العالم. وبينما يتخذ الشرق الأوسط خطوات أخرى تجاه الديمقراطية فربما تكون هناك نماذج أكثر. كما أنه من المهم أن نفهم أن الديمقراطيات الحقيقية تخضع للمساءلة والمسؤولية. ولذلك تكون الديمقراطية حقيقية عندما يؤمن الشعب بأحكامها وفقا لجدول أعمال يوافقون عليها، ويمكن أن يتم الاستغناء عنه من قبل هذا الشعب."

أما بالنسبة للدكتور محمد غزلان عضو مكتب الإرشاد فقال: " لا يروقني نموذج أوروبا للديمقراطية." أما علي عبد الفتاح عضو هيئة نقابة الصحافة فقال في رده: " لا يعد النموذج الأوروبي نموذجا مثاليا للديمقراطية."⁶

وقد كانت رؤية حزب الوسط لأوروبا كنموذج ديمقراطي؛ رؤية إيجابية. ووافق ممثل مؤسسوا حزب الوسط أبو العلي وكذلك عمرو فريد الذي وافق مع بعض التحفظات، وكذلك حسام خلف فقد وافق علي احترام النظام الانتخابي وانتقال السلطة.

● تحفظات علي النموذج الديمقراطي الأوروبي

⁶ التأكيد في النسخة الأصلية.

أعرب الإسلاميون كافة عن تحفظاتهم حول النموذج الأوروبي للديمقراطية، وخاصة العلاقة بين الخطاب والمفاهيم الإسلامية، إضافة إلي بعض السياسات الأوروبية التي تنتهك الممارسات الديمقراطية. أما بالنسبة لأبو الفتوح فقال: "إن الغرب مشغول بالقضايا المادية، فالديمقراطية عندهم تري البشر كأننا ماديًا. فهم يتغاضون عن المفاهيم الروحية الموجودة بالفعل ولا يمكن تجاهلها." وقد عبر عن تحفظاته الرابط بين الدولة والاقتصاد والإعلام فقال:

"هناك استغلال للمؤسسات الاقتصادية والحكومية من قبل الإعلام للحفاظ علي الرأي العام في اتجاه محدد، كما كان الحال في بريطانيا أثناء الحرب علي العراق عندما أثاروا قضية انشاز أسلحة الدمار الشامل وأن العراق يمثل خطرا علي أمن العالم واستقراره. وفي بعض الأحوال شوهدت هذه الديمقراطية من قبل قضايا مثل التمييز العنصري ضد بعض فئات المجتمع مع العلم بأن هذا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي تقف في وجه التمييز العنصري."

أما غزلان فكان أكثر وضوحا حول الاختلافات الفلسفية بين النودجين الأوروبي والإسلامي. وقد قال:

"أما بالنسبة للديمقراطية الغربية فالسلطة النهائية ترجع إلي الشعب فهي تتيح لهم ترشيح من يرغبون بغض النظر عن اعتبارات الشريعة والحلال والحرام أو عدم التزامه بمكارم الأخلاق من عدم الوقوع في الزني أو اللواط وشرب الخمر ولعب القمار. وكل هذه أمور مرفوضة إلا أنها مشروعة عند الغرب!"

وأوضح حبيب أن الاتحاد الأوروبي يضع الحرية قبل العدل، ولكننا نريد التوفيق بين الاثنين، ونريد أن نوازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع. كما أن أغلب اللقاءات قد أشارت إلي قضايا اختلاف حقوق الإنسان بالنسبة للمسلمين والاتحاد الأوروبي مثل ميراث الأنثي وحقوق الشواذ وحرية الجنس. وأشار غزلان قائلا:

"إن رؤيتنا عن حقوق الإنسان رؤية إسلامية، والدول التي عرفت حقوق الإنسان قبل أوروبا قد حسنت هذه الحقوق حتي وصلت أعلي مستوياتها وفي نطاق واسع. وقد قام الإسلام بمراعاة حقوق الفرد

ولم يجعلها مطلقة. وقد قام بموازنة هذه الحقوق مع حقوق المجتمع. أما الرؤية الأوروبية لحقوق الإنسان تعتمد من ناحية أخرى على فلسفة الفردية والتي تقدم مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع."

ويري الإسلاميون في مصر أن الديمقراطية الأوروبية تتفق مع طبيعة بعض السياسات الداخلية في أوروبا. وعلى سبيل المثال، أشار غزلان لعدد من السياسات الأوروبية التي تعارض الديمقراطية:

"إنها السياسات الأوروبية تجاه حركات المقاومة الشعبية مثل حماس وحزب الله وتصنيفهم حركات إرهابية، في تناقض تام مع معايير القانون الدولي المزدوجة. فهذا الغرب الذي يدعم الكيان الصهيوني ويتغاضي عن امتلاكه للأسلحة النووية ويمتنع عن مواجهة كوريا الشمالية، يقوم في نفس الوقت بمحاصرة إيران لمحاولتها تطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية وليس لصنع أسلحة نووية. كما يدعم النظم الديكتاتورية في العالم العربي بينما يحاصر حكومة حماس والتي انتخبت بشكل ديمقراطي، من أجل إسقاطها. وتعمل الديمقراطية الغربية من أجل سيطرة شعب واحد على بقية الشعوب وأسواقها وأراضيها أو احتكار موارد البترول. ومن أجل كل هذا تشن الحروب وترىق الدماء بذرائع باطلة. والدليل على ذلك ما حدث في العراق وأفغانستان ولبنان والعقوبات التي فرضها الكونجرس ومجلس العموم لمعاقبة العديد من الدول."

أما تحفظات محمد سامي فركزت على السياسات. فأوروبا مثلا تفتقد التأثير المعياري "بسبب ازدواجية المعايير التي تتعامل بها أوروبا مع قضايانا في فلسطين والعراق والسعودية ولبنان ومصر وسوريا والأردن وبلدان أخرى. فأوروبا تقف مع الباغي ولا تدافع عن الذي وقع عليه البغي، كما تنحاز إلى الجانب الإسرائيلي، فضلا عن أنها لا تتبني حقوق الإنسان بشكل جدي." وأشار عضو المكتب السياسي إلى التمييز الواقع على المسلمين في البلدان الأوروبية. ووفقا لما قال الهضيبي:

"إن الدعائم الثقافية والفلسفية للديمقراطية ليست على حد سواء بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط. فالديمقراطية في الغرب، على سبيل المثال، تعد آلية يصعب حلها وتهدف لحل المشكلات بين مختلف

الأفراد داخل المجتمع؛ بإرشادهم بتشكيل تحالفات تعتمد علي المصالح، ومن ثم تتنافس علي السلطة لحماية مصالحها؛ وهذا يخلق مجتمعا قائما علي المصالح بحيث يهتم أفراد هذا المجتمع بالأعراق والدين والجماعات الاقتصادية والاجتماعية أكثر من مصالح المجتمع ككل. أما في الفلسفة الإسلامية فإن الديمقراطية أو " الشوري " ليست آلية يصعب حلها بل وجدت لتمنع النزاعات داخل المجتمع. فيجب استشارة جميع الأعراق قبل اتخاذ أي قرار. ولذلك فإن رؤية من يصوت مختلفة، فهو يقدم مصلحة الأمة أولا حتي ولو جرت ضد مصالحه وأهدافه. وهذا يعني أن التصويت لصالح جماعات مختلفة لا يرجع لاختلاف المصالح بل لاختلاف المفاهيم حول أي من هذه الجماعات يمكنه خدمة المجتمع ككل. كما أن هناك توازن بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع".

● المقارنة بين أوروبا والولايات المتحدة

يدرك الإسلاميون في مصر أن هناك اختلافات رئيسية بين نماذج الديمقراطية الأمريكية والأوروبية، وهم يفضلون النموذج الأوروبي؛ والسبب الرئيسي هو سيطرة المال والإعلام علي الديمقراطية الأمريكية. ويرى حبيب أن الاختلافات الرئيسية تتمثل في استغلال المال والسياسة المؤسسية والإعلام، فكل واحدة تلعب دورا رئيسا في الديمقراطية الأمريكية. وعلاوة علي ذلك فإن أغلب الأمريكيين ليسوا سياسيين بشكل عام. كما يعتبر أبو الفتوح النموذج الأمريكي أكثر مادية من النموذج الأوروبي. وبالرغم من الحقيقة التي رأها غزلان – ليس هناك اختلاف بين النموذجين فكلاهما قائم علي فلسفة واحدة – ، إلا أنه قال:

"ما أراه مختلفا في النموذج الأمريكي هو السيطرة الأكبر للمال والإعلام. ويمكن استيعاب ذلك بوضوح من خلال مفهوم " الجماعات الضاغطة " التي تمول الحملات الانتخابية، والسياسات التي تقدمها الإدارة وعدم وجود الوعي السياسي للشعب الأمريكي".

وقد عرض الهضيبي مقارنة بين النموذجين:

"لا يعد النموذج الأمريكي كفاً وربما كان مطروحا لغرض ما. فهو نموذج يحقق التوازن والدقة في النظام، إضافة إلي العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الدولة، مانعا حكومتي من عمل أي تغيير

طفيف في السياسة. كما لا يحتاج الرئيس الأمريكي لأخذ موافقة الشعب في العديد من القضايا. كما أنه لم ينتخب من قبل الشعب مباشرة ومن الصعب أن يقوم الشعب أو حتي ممثلهم في الكونجرس بخلعه. أما الحكومة فتنتخب مباشرة من قبل الشعب. ويمكن للحكومات المختلفة في مثل هذه الأنظمة أن تعمل بسياسات مختلفة إذا ما تمتعت بدعم شعبي كاف للوصول إلي السلطة بأجندة مختلفة تماما كما حدث في إيطاليا وأسبانيا، مؤخرا. ويرجع ذلك إلي اختلافات في أنظمة الحزب في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ففي الولايات المتحدة لا توجد اختلافات واضحة بين أيديولوجيات الديمقراطيين والجمهوريين في معظم القضايا. أما في الاتحاد الأوروبي فالوضع مختلف، حيث أن هناك العديد من الأحزاب السياسية مختلفة في أجندتها وأولوياتها. كما أن لمعظم هذه الأحزاب إطار عمل أيديولوجي فلسفي متطور إلا أنها لا زالت لا تعمل بمبادئها. ففي الولايات المتحدة ترمي الأحزاب السياسية لأن تكون أكثر عملية وتهمل الجانب الأيديولوجي لها."

كما أن أغلب المقابلات التي قمنا بها تفضل النموذج الأوروبي بشكل واضح، باعتباره أقل ظلما وعنصرية من النظام الأمريكي. وقد بدا ظلم النموذج الأمريكي واضحا في العراق، وسجن أبو غريب وجوانتنامو، فضلا عن التحيز الواضح للكيان الصهيوني.

كما أن أعضاء الوسط يؤيدون النموذج الأوروبي. وبالنسبة لماضي، "النموذج الأوروبي أكثر تعددية، كما أن رؤيته أكثر بعدا من النموذج الأمريكي." وأوضح عمرو فريد قائلا، "النموذج الأوروبي أكثر مصداقية من الأمريكي. فهذا النموذج لا يعتمد علي الدعم المادي الرهيب خلال وقت الانتخابات، كما في الولايات المتحدة." أما بالنسبة لخلف فيري أن النموذج الأوروبي أكثر اعتمادا من الأمريكي علي المنقذين.

• حقوق الأقليات المسلمة في أوروبا

أظهرت المقابلات التي عقدت مع الإسلاميين المصريين مدي الاهتمام بالعنصرية، وعددا من تصريحات الاعضاء ضد الأقليات المسلمة علي وجه الخصوص. وحول هذه القضية أكد حبيب" تختلف

جميع الدول الأوروبية غير أن هناك عنصرية واضحة في التعامل مع العديد من القضايا كما في حالة فرنسا وبريطانيا. " ومن ناحية أخرى أكد غزلان علي الانتهاكات الواضحة لحقوق المسلمين في أوروبا قائلا:

"من الواضح أن الأقليات المسلمة تعامل بعنصرية ليس فقط فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل بفرض الاحتجاز والاعتقال ضدهم بمجرد الاشتباه. وفوق كل ذلك، فهناك قمع لحقوقهم الدينية بمنعهم النساء والبنات المسلمات من ارتداء الحجاب وطردهم من الوظائف والمدارس إذا ما فعلوا، ومهاجمتهم من يعتقد في ذلك."

وقد أثارت قضية الحجاب نقدا. فقد احتج سامي بقوله، " لا تطبق أوروبا أن تري الحجاب علي رؤوس البنات المسلمات في المدارس العامة." وبالنسبة له فهذا يعد اتهاماً بأن الديمقراطية الأوروبية لا تعتبر بحقوق المسلمين. كما يري عبد الفتاح أن المسلمين في أوروبا لا يتمتعون بالمساواة أو كافة حقوقهم. وأكد أن أحوالهم تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

وعبر أبو الفتوح عن شعوره ببعض الأمل قائلا: " إن الغرب والديمقراطية قد تبنوا المواطنة علي أساس الحقوق والواجبات. ولذلك، فإن أزمة الأقليات مسلمين وغير مسلمين يجب أن تنتهي. وما يحدث الآن هو نتيجة لممارسات خاطئة." وقد قام ماضي بعمل تمييز واضح بين دول أوروبا بهذا الصدد. وهناك اختلافات في مواقف الدول الأوروبية تجاه حقوق الأقليات المسلمة. فبريطانيا أفضل من هولاندا. أما ألمانيا فلم تعترف بالإسلام كديانة من ضمن الديانات حتي الآن. ومن ناحية أخرى فقد ربط فريد (عضو في الوسط) بين بعض السياسات الأوروبية والعنصرية. فالعنصرية لازالت تسيطر علي السياسات الأوروبية. وهذا دليل علي التخلي عن حقوق الاقليات في أوروبا (ألمانيا وفرنسا)، والدول التي بها نسبة كبيرة من المسلمين. ومن الواضح أيضا إهمال أوروبا للقضية التركية وطلبها الانضمام للاتحاد الأوروبي. وقد ركز خلف هذه المرة علي المسلمين أنفسهم: " هناك حقوق مهددة، ولست متأكداً هل هذا لأن المسلمين لا يريدون المطالبة بها أو أنهم لا يقدرون علي المطالبة بها."

الإسلاميون وسياسات الإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط:

أين موقع الإتحاد؟

من الجلي أن أغلبية الإسلاميين ليس لديهم الوعي الكافي بالسياسات الأوروبية ومبادراتهم في حوض المتوسط. والأسباب التالية قد تأكدت من قبل مختلف الإسلاميين بعدم إدراكهم لسياسة الاتحاد الأوروبي في دول البحر المتوسط:

- السياسة الأوروبية ليس بها وضوح أو شفافية؛
- ليس هناك تواجد سياسي أوروبي كاف أو دور مسيطر في المنطقة؛
- تنوع السياسة الأوروبية وتنافرها تجاه دول البحر المتوسط؛
- ليس هناك أي نتائج ملموسة من جراء الشراكة الأورومتوسطية؛
- اهتمامات أوروبا لاستعادة قوتها في المنطقة تقوض الحماسة لأوروبا؛
- اعتماد السياسة الأوروبية علي الأجندة الأمريكية، حتي إذا كانت ضد إرادة الشعوب، ومن الأمثلة الجيدة العراق وفلسطين ولبنان؛
- خلط الإتحاد الأوروبي للإسلام والإسلاميين بالإرهاب والتطرف؛
- موقف أوروبا من الأقليات المسلمة في بلادهم والبلدان المجاورة؛
- ادعاء الاتحاد الأوروبي أنه يتبنى الديمقراطية لاستيعاب الإسلاميين؛

ويمثل عدم اهتمام السياسة الأوروبية بالإسلاميين شكوي عامة بسبب حكمهم عليهم لعدم اتضاح الاتحاد الأوروبي للإسلاميين. أما الاتجاه المشترك: عندما قاموا بتجديد فكرة أرادوا أن يستوعبونا لكي نحسن رؤيتنا تجاه أوروبا.

وهناك أسباب أخرى تفسر هذه الرؤية غير الواضحة لظروف الإسلاميين أنفسهم. وقد فسر بعض المجيبين المشاكل علي أنها :

”الإسلاميون ليسوا كيانا موحدًا وليسوا في حال تسمح لهم باتخاذ قرار أو عمل سياسات صلبة، وهناك عدد قليل من المثقفين والاستراتيجيين بين الإسلاميين؛ كما أن هناك ضعف مؤسسي داخل

الحركات الإسلامية، وفشل في احتواء هذه القضية حول أولويات جدول الأعمال، كما أن الحظر على الإسلاميين له علاقة باتصالات الخارج."

واعترف الإسلاميون في مصر بأنهم لا يعرفون إلا القليل عن تفاصيل السياسة الأوروبية. وقد أظهروا فهما ضعيفا واهتماما لا يذكر بتفاصيل اتفاقات الشراكة على طريقة الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تنبع من سياسة الجوار الأوروبية. وتعليقا على المبادئ الأساسية لسياسات الاتحاد الأوروبي عموما يقول حبيب: "تريد أوروبا أن تعمل سياساتها الخاصة في العالم العربي والإسلامي ولكن عدم وجود الشفافية والاستعداد لتقبل السياسة الأمريكية يوجد عقبة تعزيز علاقات صحيحة وقوية." ويؤكد أبو الفتوح قائلا: "بصفتي عضو داخل جماعة الإخوان وناشط سياسي، فإنني لا أعرف كثيرا عن السياسات الأوروبية. وهذا يرجع للنظام السلطوي في مصر والذي يمنع الاتصال بين القوي القومية في مصر وأي حزب خارجي في محاولة لإحباط أي تعاون ثنائي بينهما. كما يحاولون باستمرار منع الأحزاب في الخارج من التعرف المباشر علينا، وبذلك يكون النظام هو المصدر الوحيد الذي يصور هذه القوي الوطنية للخارج."

أما غزلان فيري أن الشيء الرئيسي في السياسة الأوروبية هو الاعتماد على السياسة الأمريكية وأنها ليست مستقلة في قراراتها. ويرى عبد الفتاح: "مارست السياسة الأوروبية دورا ملموسا في المشكلة الفلسطينية واللبنانية والجزائرية." كما انتقد الهضبي السياسة الأوروبية لعدم استقلالها عن السياسة الأمريكية قائلا:

"يعد الوجود الأوروبي وسياسته في المنطقة أكثر استقلالاً من الأمريكي. لذلك ليس هناك حاجة كبيرة لدراسته. ومنذ الحرب على العراق، أعلنت أوروبا كثيرا عن فشلها في تبني السياسة الأمريكية في المنطقة. كما بدأت في صياغة أجندتها الخاصة بالاتفاق مع مصالحها وليس بما يتفق مع المصالح الأمريكية. وما زلت لا أرى أن السياسة الأوروبية في المنطقة قد تطورت بشكل كامل، ويرجع ذلك إلي عدم تطور الاتحاد الأوروبي بشكل كامل من الداخل، وبالتالي لا يملك القدرة على التزامن مع السياسات الخارجية لأعضائه. كما أن الاتحاد الأوروبي لم يعرف بوضوح اهتماماته وتحالفاته الاستراتيجية في المنطقة كما أنه لم يتم بتطوير مواقف السياسة بشكل كامل في قضايا مختلفة. ويرجع ذلك إلي أن الاتحاد الأوروبي لم يتعرف بعد على

اللاعبيين السياسيين والاجتماعيين في المنطقة، ولم يدرك الآليات
الداخلية لهذه المجتمعات".

ويؤمن ماضي (حزب الوسط) بأن: "أوروبا تتعاون للعب دور مهم في المنطقة، غير أن الولايات المتحدة تضرب وتحدد هذا الدور، بالرغم من أهمية المنطقة لأوروبا في جبرتها ومصالحها وكمصدر للهجرة. ويرى فريد أن الاتحاد الأوروبي - وخاصة الدول الأوروبية الكبرى - متعاطف جدا مع إسرائيل ويعتمد في أغلب القضايا علي السياسة الأمريكية. كما أنه يتسم بالعنصرية تجاه الأقليات العربية والإسلامية حتي مع جيرانهم مثل تركيا وتضع في أطماعها الموارد العربية الطبيعية. ويدرك خلف أن السياسة الأوروبية تركز علي التعاون الاقتصادي والذي يقدم منافع أكثر للاتحاد الأوروبي في النهاية؛ نتيجة للتطور الاقتصادي في الشرق الأوسط. وقد بات ملحوظا انقسام الاتحاد الأوروبي . وقال أبو الفتوح: " لا يمكننا التحدث عن تماسك السياسة الأوروبية. فالوضع البريطاني مختلف عن الفرنسي، وأحيانا تختلف ألمانيا عن كلاهما." كما أنه يرى هذا من الضعف.

"وهناك اتجاه في الوقت الحالي يحاول صياغة مواقف وسياسات بعيدة عن السيطرة الأمريكية. وهذا مهم جدا، وهناك بعض السياسيين الأوروبيين بدأوا يدركون أنهم أقرب إلي الشرق الأوسط من أمريكا، نتيجة للتاريخ والثقافة. أما المشكلة التي ما زلت لا أفهمها فهي التقدم البطيء لهذه الحركة داخل أوروبا. لا أدري لماذا لا ترفض العديد من دول أوروبا السياسات الأمريكية. كما لا أستطيع فهم ذلك عندما تتبع أنظمتنا السياسات الأمريكية فقط لأنها فاسدة وقمعية وسلطوية وضعيفة، فهذه الأنظمة تعتمد علي أمريكا بشكل كبير. وبعض الدول الأوروبية خائفة من الانشقاق علي السياسة الأمريكية حتي وإن تعارضت مع مصالح شعبها".

ويرى حبيب أن مساعدة الحقوق العربية من أهم النقاط السياسية لبعض الدول الأوروبية. وقد حدد غزلان نقاط الضعف السياسة الأوروبية في: "اتباع السياسات الأمريكية، وموقفها غير العادل تجاه قضايا المسلمين في فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان وإيران؛ والعداء تجاه الديمقراطية الحقيقية في فلسطين؛ ودعمهم الديكتاتوريات في العالم العربي؛ وموقفهم المشين تجاه الإسلام والأقليات المسلمة في أوروبا." ويوضح سامي بأن بعض الدول الأوروبية تعبر عن رغبتها في تحدي الضغوط الأمريكية،

ولكن نقطة الضعف هي السماح بإثارة المتطرفين العلمانيين ضد المسلمين في أوروبا. " ويرى عضو المكتب السياسي عددا من نقاط القوي ومنها: "إمكانية الدعم المادي واستقرار هذه البرامج ووضوح أهدافهم والخبرة الأوروبية الكبيرة تجاه منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى منافستها مع الولايات المتحدة وضعف الاستقرار السياسي في المنطقة. " أما عن عبد الفتاح فإن نقاط القوي في السياسة الأوروبية هي الحوار مع العديد من الشركاء؛ ولا تقول بفكرة النظام أحادي القطب. " أما المشكلة الكبرى بالنسبة له فتتمثل في خضوع الاتحاد الأوروبي للسياسات الأمريكية في نهاية الأمر.

ويرى ماضي أن السياسة الأوروبية أكثر دعما من الأمريكية في قضايا حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية. ويمكن ضعفها في أنها تقدم بعض الموافقات معتمدة على السياسات الأمريكية، وخاصة في الشرق الأوسط، منحازة نحو الجانب الإسرائيلي من خلال سياساتها في أغلب القضايا. ويظن فريد أن السياسة الأوروبية لا تؤمن بحوار الثقافات بل بتصدير الثقافة الأوروبية. وبذلك لا تظهر نقاط القوي إلا في القضايا الفردية مثل انسحاب القوات الأسبانية من العراق وهذا يدل على أنه ليس هناك سياسة موحدة كما كان متوقعا من الاتحاد. ويعتقد خلف بأن السياسة الأوروبية تحترم الرأي العام الداخلي والذي يتوافق مع المملكة المتحدة. أما ضعفها فيتمثل في خضوعها لأجندة الولايات المتحدة في بعض القضايا؛ وهذا نتيجة الضغوط الأمريكية وليس ناتجا عن اقتناع.

وبالرغم من تحفظاتهم حول السياسة الأوروبية، يرى الإسلاميون في مصر فروقات واضحة بين السياسات البريطانية والأمريكية. فهم يرون أن السياسة الأمريكية تهدف إلى الهيمنة والسيطرة وتعطي الأولوية الكبرى لاستخدام القوة، ولا تحترم القانون الدولي. أما السياسة الأوروبية فأكثر فهما لظروف واحتياجات المنطقة وتعير اهتماما أكبر لحقوق الإنسان والحريات السياسية. وبالنسبة لبعض الإسلاميين فإن الخطوط التي تفصل بين السياستين محدودة وضيقة.

وواصل حبيب قوله بأن: "السياسات الأوروبية، على الأقل، لا تفرض ممارسات السيطرة ومحاولات السيطرة على العالم مثلما تحاول السياسات الأمريكية."

أما بالنسبة لغزلان: "تريد الولايات المتحدة بناء امبراطورية مثالية في هذا القرن، فهي تستخدم قوتها العسكرية الضاربة بغض النظر عن الحريات وحياتة الناس وملكياتهم. أما السياسة الأوروبية فقائمة على التخلي عن فكرة الإمبراطورية المثالية التي كانت في القرنين التاسع عشر والعشرون." واعتبر عضو المكتب السياسي السياسة الأوروبية أكثر تفاهما لظروف المنطقة واحتياجاتها.

ويعتقد الهضيبي بأن "الولايات المتحدة لا تعني بالقانون الدولي وتواصل حججها الواهية لتسبب مزيدا من العنف الدولي؛ بينما الاتحاد الأوروبي يواصل التزامه بالقانون الدولي."

ويطرح ماضي فارقا بين سياسات الاتحاد الأوروبي والسياسات الأمريكية. ويرى أن هناك فارقا واختلافا في القدرة على المراوغة بالنسبة لبعض القضايا مثل القضية الفلسطينية والعراق وقضية

المشروع النووي الإيراني. كما أن الاتحاد الأوروبي يعير اهتماماً أكبر لقضايا الحرية وحقوق الإنسان. ويعتقد فريد أن مثل هذه الاختلافات قد تقلصت خلال العقد الماضي. فقد كان هناك اختلافات بين الثمانينيات والتسعينيات أما الآن فالأمور متشابهة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت الحالي، تتبع السياسات الأوروبية تلك السياسات الأمريكية في أغلب القضايا. ويرى خلف أن السياسة الأمريكية تعتمد كلية على الهيمنة في سبيل مصالحها ومصالح إسرائيل. أما بالنسبة للدول الأوروبية فإن اهتمامهم الأكبر بالمصالح الاقتصادية وليس بالهيمنة.

كيف يتسنى لأوروبا دعم الديمقراطية؟

ومن الواضح أن الإسلاميون في مصر لا يبحثون عن اتصال أفضل مع الاتحاد الأوروبي ولكنهم يريدونه أن يبقى كذلك مؤكداً على التزامه بالدفاع عن مبادئ الديمقراطية. ويرى أبو الفتوح أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يبدأ في وضع بعض الضغوطات على الأنظمة لتوقف قمعها وتبدأ باحترام الحقوق الإنسانية للإسلاميين والمعارضة القومية. ويؤكد غزلان علي أن الإسلاميين لا يتوقعون الكثير من الاتحاد الأوروبي بما يخص دعم حقوقهم السياسية. وكل ما يأملونه وقف الدعم الأوروبي للأنظمة الاستبدادية في العالم العربي والإسلامي. ويرى عضو المكتب السياسي أن الاتحاد الأوروبي يمكنه الدفاع عن الحقوق السياسية للإسلاميين كأفراد ويجبر الأنظمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. " ولا يتوقع الهضيبي أن يقوم الاتحاد الأوروبي بعمل أي شيء بخصوص الإسلاميين، كما قال أن أوروبا يمكنها خدمة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة بتعزيز الديمقراطية الحقيقية. وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي عليه أن يوقف الدعم السياسي والاقتصادي للأنظمة المستبدة السلطوية والفاصلة في المنطقة، ويجبرهم على التقدم نحو الديمقراطية بغض النظر عن النتائج. ويجب أن نفهم أن الإسلاميين لا يعيشون في جزر معزولة عن مجتمعاتنا بل أنهم ركن ركين وجزء مهم من مجتمعاتها. كما أن الطريق الوحيد للدفاع عن حقوقهم السياسية هو الدفاع عن حقوق مجتمعاتهم السياسية. ويعتقد عبد الفتاح أن الدعم الأوروبي ربما يكون مفيداً في قضايا الحريات العامة والاعتقالات، وقضايا حرية الرأي والتعبير والجمعيات؛ وحرية تأسيس الأحزاب السياسية.

ويرى أعضاء حزب الوسط أن هناك دوراً ممكناً للاتحاد الأوروبي داخل الإطار الأكبر للعمل على تعزيز الديمقراطية في مصر. ويرى ماضي أن الاتحاد الأوروبي استطاع دفع قضايا الحريات وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي والاستقلال القضائي؛ لجميع المواطنين وليس للإسلاميين فقط. أما عن فريد فإن السياسة الأوروبية تجاه الإسلاميين تحتاج إلى إعادة نظر. فلا يجب التعامل معهم على أنهم إرهابيون، كما تصفهم وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية، ولا يجبرونهم على الفشل كما فعلوا مع حماس؛ بل يجب إتاحة فرصة الحكم لهم، واحترام المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، على وجه الخصوص. ويرى خلف أن الاتحاد الأوروبي يمكنه تقديم الكثير لتشجيع انضمام الإسلاميين في العملية السياسية.

غير أن الإسلاميين يدركون أن أوروبا تواصل دعم الأنظمة السلطوية في المنطقة في الوقت الحالي، وتدعم مبادئ الديمقراطية بشكل يضمن عدم وصول الإسلاميين إلى السلطة. كما أن القضايا الأساسية مثل الجزائر وانتخابات حماس تقف فيها أوروبا ضد الديمقراطية، حيث وقفت صامته في

الانتخابات الهزلية السابقة في المنطقة. وقد حدد أبو الفتوح نقده بوضوح للاتحاد الأوروبي، فأوروبا ما زالت تدعم النظم السلطوية حتى الآن، ولكنها بالتأكيد لم تبلغ دعم أمريكا.

ولكن لا يمكننا القول بأنها تدعم الديمقراطية.⁷ وقد رثي الهضيبي عدم قدرة الاتحاد الأوروبي تقديم استراتيجية واضحة بخصوص الديمقراطية في المنطقة وقال: "من الواضح أن الاتحاد الأوروبي لم يقدّم بعد بصياغة رؤية جديدة أو استراتيجية للتواصل مع آلية الوضع السياسي في الشرق الأوسط. ولذلك، يبدو واضحا أن الاتحاد الأوروبي قرر اتخاذ طريقا سهلا واتبع الاستراتيجية الأمريكية في دعم الأنظمة الاستبدادية. وإتاحة فرص للحرية لا تكاد تذكر، يمكنها السماح بإظهار رغبة الشعب بصعوبة."

■ هل يمكن التعاون مع أوروبا؟

يدرك الإسلاميون أنه لن يكون هناك أي مستويات للتعاون بين منظماتهم والاتحاد الأوروبي. وفي الغالب، فقد شارك الإسلاميون المصريون أحيانا في غرف عمل فردية أو مؤتمرات حول الديمقراطية وحوار الثقافات مع نظرائهم الأوروبيين المستقلين، وليس مع الاتحاد الأوروبي. وليس هناك أية روابط تجمع نشاطاتهم الاجتماعية للرعاية مع البرامج الأوروبية ومبادراتهم في البلاد. وقد رحبوا باقتراح التعاون بشكل أكبر، من حيث المبدأ، ولكنهم أصروا على أن يكون هذا على أساس المساواة والشفافية واحترام الاستقلالية والخصوصيات الثقافية. وأكد أبو الفتوح بقوله: "أكدنا رفضنا بتلقي الدعم المالي بصفتنا إخوان مسلمين، غير أننا لا نرفض التعاون في المهام التي تتمتع بالشفافية والوضوح وتكون على أساس المصالح المشتركة لبلادنا وللاتحاد أيضا."

وتأكيدا على رفض أي مساعدات مالية مباشرة أو منح، اقترح الإخوان وحزب الوسط العديد من المناطق التي يمكن التعاون من خلالها، مثل المساعدة في المجالين التعليمي والثقافي؛ والإعلام والسياحة وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني؛ والتعاون الصناعي؛ والتجارة والصناعة، والبحث والتدريب المهني؛ والحركات المهنية؛ ونقل خبرات التحولات الديمقراطية وطرق إقامة العديد من الأحزاب الفعالة؛ والتعاون التجاري؛ ونقل خبرة النظم الإدارية الناجحة.

ورفض أعضاء الإخوان والوسط اقتراح أن الحركات ذات التوجه الإسلامي ربما تقوم بقطع العلاقات التجارية والاستثمارية من الاتحاد الأوروبي وإليه. وأكد أبو الفتوح بقوله، "على العكس، سوف نسعى لفتح سبل جديدة للتجارة مع أي بلد. المشكلة هي أن النظام المصري يتعامل مع الغرب كتابع له، وهذا ما نرفضه. فنحن نتعاون ونتصل على أساس الندية. وبالنسبة له فالعلاقات التجارية يجب أن تكون

⁷ التأكيد في النص الأصلي

علي أساس بنود تجارية عادلة وسعر مناسب للسوق. وأوضح غزلان أنه ليس هناك حاجة لمزيد من القلق فالاستثمارات تحقق مصالح كلا الجانبين. ووافق سامي أيضا علي أنه ليس هناك حاجة لمزيد من القلق والرفض. فالتفاعل الحر مع الجميع هو الجوهر ويمثل الاحترام المتبادل داخل إطار العمل. وقال خلف من حزب الوسط، " نحن نشجع المزيد من التجارة والاستثمار لأن هذا من اهتماماتنا ولكن ليس علي أساس الهيمنة والاحتكار.

ملخص

يبدو أن الاتحاد الأوروبي أدرك أهمية التواصل مع الإسلاميين المعتدلين في مصر والمنطقة ككل، لأسباب جلية. فالإسلام السياسي هو واحد من وقائع المنطقة ولن ينتهي في المستقبل القريب، ولربما لعب دورا تتزايد سلطته باستمرار في السنوات القادمة. فالإسلاميين لهم تمثيل رئيسي في العملية السياسية في أوطانهم والتي ظهرت في أداء الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية لعام 2005، ومن خلال تواجدهم القوي داخل المجتمع المصري. فالإخوان يمثلون عاملا قويا في الاستقرار السياسي في البلاد، خاصة أنهم يمثلون الأمل لتخطي الأزمة في مصر. ولن نصدق التصريحات السياسية للاتحاد الأوروبي بتعزيز الديمقراطية في المنطقة واحترام حقوق الإنسان ووسائل تحقيق الاستقرار؛ إلا بدعم الاتحاد الأوروبي لانصهار الإسلاميين داخل العملية السياسية. وبالتخلي عن ذلك وعدم الاعتبار به فلن يحترم الإسلاميون سياسة الديمقراطية ولن يعملوا علي تعزيز الاستقرار.

وخلال العقد الماضي ونصف الحالي تغيرت اتجاهات الإخوان المسلمين ومناهجهم واستراتيجياتهم تغيرا ملحوظا. وربما كانت هذه خطوة لتبني الاتجاه السائد؛ ومن ثم تظهر الاتجاه الإسلامي بوضوح. كما يلتزم كلا من الإخوان وحزب الوسط بإطار العمل الإسلامي كمصدر لتوجهاتهم السياسية. ومع ذلك فهم يحاولون إيجاد برنامج عمل يمكنه اجتذاب الجماهير، بإلزام أنفسهم بأجندة إصلاح بمشاركة القوي المؤيدة للإصلاح؛ والتعهد بسلطة ذات طابع مدني؛ والمواطنة علي أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وكذلك ممارسة الديمقراطية ومبادئها وانتقال السلطة والشمولية واتباع الطرق الشرعية للتغيير. كما أن قيادة الإخوان المسلمين تتعرض لضغوطات في الداخل والخارج والسماح لهم بتولي السلطة في الوقت الحالي لا يصب في مصلحة مصر.⁸ وقبل انتهاء الانتخابات البرلمانية في 2005 حاول خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد العام تهدئة مخاوف الغرب مؤكدا بقوله، "لا داعي للخوف منا"،⁹ وذكر قيادي آخر رسالة مشابهة،¹⁰ كما يجب طمأنة الأقباط والعلمانيين. وبالطبع يبقى الإسلاميون موضعا للشبهات. وبطريقة أخرى، فإن اهتمامات الإسلاميين والتزاماتهم بالديمقراطية والإصلاح ستكون موضع تساؤل البعض. وقد تناول الاتجاه الجديد للإخوان الملفات الأساسية للجماعة والمناهج القيادية العامة التي تم تكرارها. ومن خلال الاتصال المباشر ومن بين الضغوطات الأخرى يمكن تمييز مستوي هذا الالتزام.

⁸ انظر أبو الفتوح وعبد المنعم في 2005.

⁹ الشاطر في 2005.

¹⁰ انظر حبيب في 2005.

ومن الواضح أن الإخوان والوسط قد بنوا رؤيتهما عن السياسات الأوروبية ومبادراتها في المنطقة علي أساس إطار عملهم السياسي بحكم خبرتهم عن ممارسات السياسة الأوروبية. وعلي مستوي الحكم الديني فهم يدركون أن الاختلاف في الأسس الفلسفية والأخلاقية هي وراء النموذج الأوروبي للديمقراطية، وهم لا يتفقون مع بعض مفاهيمه. ومن ثم فهم يرغبون في تقبلها كانعكاس محدد علي النمو السياسي والتاريخي لأوروبا. ومع ذلك فهم يعتبرون أن هذا النموذج احتواء واضح للعديد من المفاهيم الإيجابية، كما أنهم يعبرون عن تفضيلهم للنموذج الأوروبي عن النموذج الأمريكي. وعلي ذلك، يتوقع الإسلاميون أن ينظر الاتحاد الأوروبي لنموذجهم الإسلامي علي أنه ينعكس علي خبرة تاريخية وثقافية محددة ويمكنهم التعايش معه بشكل آخر. وعلي الصعيد السياسي برزت العديد من القضايا مثل موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ والسياسة الأوروبية تجاه حكومة حماس المنتخبة بشكل حر؛ وكذلك الوضع في العراق ودعم أوروبا المستمر للأنظمة الديكتاتورية وحقوق الأقليات المسلمة في أوروبا. وبغض النظر عن الإسلاميين والإسلام السياسي فإن أغلب هذه القضايا تحتاج لإعادة النظر من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لضمان استقرارهم في المنطقة. وبالرغم من الانتقادات، تأمل قيادة الإخوان والوسط بتعاون أفضل مع الاتحاد الأوروبي علي جميع المستويات. ومن المتوقع أن يزيد هذا التعاون إذا ما أتوا إلي السلطة. إلي أي مدي يعبر هذا عن رغباتهم الحقيقية؟ وهذا السؤال مهم بقدر كاف للاتحاد الأوروبي للعمل بسياسة صريحة للخطو نحو التواصل مع الإسلاميين علي المستوي العملي.

الإستبيان المقدم للإخوان وحزب الوسط

السيد :

رؤية الإسلاميين لأوروبا أنموذج للديمقراطية:

1- هل تمثل أوروبا أو بعض الدول الأوروبية نموذجا للديمقراطية بالنسبة إليكم؟

2- إذا كانت الإجابة ب(لا)، ما هي الأسباب التي لا تجعل منها نموذجا للديمقراطية؟

3- كيف تنظرون إلى مسألة حقوق الأقليات المسلمة في أوروبا؟

4- ما هو الفرق بين النموذج الأوروبي والنموذج الأمريكي للديمقراطية من وجهة نظركم؟

(رؤية الإسلاميين للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بما في ذلك سياسة الشراكة

الأورومتوسطية وسياسية الجوار الأوروبي)

1- هل تعتقدون أن لديكم فكرة واضحة عن السياسة الأوروبية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

2- ما هي في وجهة نظركم طبيعة أو أهم ملامح هذه السياسة؟

3 كيف تقيمون معرفتكم بالسياسات الأوروبية) من 1 إلى 5 مع أون 1 الأقل معرفة و 5 هي الأثر معرفة)

4- ما هي- في وجهة نظركم- أهم نقاط القوة والضعف في هذه السياسة؟

5- ما هو الفارق الرئيسي- في وجهة نظركم - بين سياسة الاتحاد الأوروبي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية؟

6- ما الذي يمكن للاتحاد الأوروبي القيام به للدفاع عن الحقوق السياسية للإسلاميين؟

7- من وجهة نظركم، هل يدعم الاتحاد الأوروبي الديمقراطية أم أنه يدعم النظم التسلطية؟

8- ماذا يعني لكم الانتقال من مرحلة سياسة الشراكة إلى سياسة الجوار؟

9- ما هي أهم أسباب عدم الإحساس بأهمية السياسة الأوروبية بالنسبة لكم إسلاميين؟

إمكانات التعاون مع الإتحاد الأوروبي:

1- هل هناك مجالات للتعاون مع الإتحاد الأوروبي بدأ العمل فيها بالفعل؟

2- إلى أي مدى لديكم رغبة في نيل مساندة من الإتحاد الأوروبي (لوجستي -تدريب -تقني... إلخ)؟

3- هل هناك أي صلات بين أنشطة الحرة الاجتماعية وأي من برامج ومبادرات الإتحاد الأوروبي الموجودة في

مصر؟

4- ما هي في وجهة نظركم أفضل مجالات التعاون مع الإتحاد الأوروبي؟

مناطق الاختلاف مع أوروبا

1- في حالة وجود أم في أمان صنع القرار ووضع السياسات) سواء عن طريق الوصول للحكم أو المشاركة

فيه)، ما تأثير

ذلك على التعاون مع الاتحاد الأوروبي؟ هل ترون فرص التعاون أأبر أم أقل؟

2- هل ستكونون أكثر حذرا من فتح مجالات التجارة والاستثمار مع الاتحاد الأوروبي؟

3- آيف تختلف رؤيتكم لحقوق الإنسان عن رؤية الاتحاد الأوروبي؟ ما هي قضايا حقوق الإنسان التي تختلف

فيها موقفكم عن موقف الاتحاد؟

4- لماذا لم يبلور الإسلاميون إلى الان رؤية وموقف واضحين من الاتحاد الأوروبي؟

مع جزيل الشكر